الأمم المتحدة

A/C.6/72/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
8 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غفور ..... (سنغافورة)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخمسين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17743 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٧٩ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخمسين (A/72/17)

١ - **السيد مارتوني** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(الأونسيترال)): عرض تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين (A/72/17)، وفي معرض إشارته إلى أن بيانا أكثر تفصيلا سيتاح على بوابة PaperSmart، قال إن اللجنة وضعت الصيغة النهائية لنصين تشريعيين واعتمدتهما في مجالين تجاريين رئيسيين هما التجارة الإلكترونية والمعاملات المضمونة. واستمعت اللجنة أيضا إلى تقارير مرحلية مقدمة من الأفرقة العاملة، ونظرت في الأعمال المزمعة والمحتملة مستقبلا، وأجرت مداولات بشأن أنشطة المساعدة التقنية والتنسيق التي تقوم بها أمانتها. وعقدت أيضا مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ للاحتفال بمرور ٥٠ سنة على عمل اللجنة في ميدان القانون التجاري الدولي.

٢ - وأشار إلى أن اللجنة قررت أن تضطلع بأعمال بشأن قانون الأونسيترال النموذجي الخاص بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، مع التسليم بأن استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل - وهي النسخ الإلكترونية لبوالص الشحن والسندات الإذنية والسندات والكمبيالات وإيصالات المستودع - يمكن أن يحقق عددا من المنافع للتجارة بسبب سرعة وأمن النقل وإمكانية إعادة استخدام البيانات وأتمتة بعض المعاملات من خلال العقود الذكية. وقد تكون هذه الخصائص ذات أهمية خاصة للقطاع المالي وقطاع النقل. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية إمكانية إنشاء سوق لإيصالات المستودع الإلكترونية، مما يسهل بدوره إمكانية حصول المزارعين على الائتمان.

٣ - ومضى قائلا إنه استنادا إلى نصوص الأونسيترال القائمة بشأن التجارة الإلكترونية وإلى مبدأي التعادل الوظيفي وحياد التكنولوجيا، يهدف القانون النموذجي إلى جعل البديل غير الورقي للوثائق والصكوك القابلة للتحويل ممكنا من الناحية القانونية. ويتحقق ذلك من خلال تحديد متطلبات تحقيق التكافؤ بين الوثائق والصكوك الورقية القابلة للتحويل من جهة والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، يسمح القانون النموذجي بإدماج مفهوم ''الحيازة'' في بيئة إلكترونية. ويقدم أيضا إرشادات بشأن تقييم موثوقية الطريقة المستخدمة لإدارة السجل الإلكتروني القابل للتحويل، وبشأن تغيير الوسيط (من إلكتروني إلى ورقي، والعكس صحيح)، وبشأن المسائل العابرة للحدود. وبما أن القانون النموذجي محايد تكنولوجيا، فإنه يستوعب استخدام التكنولوجيات الناشئة مثل تقنية الحسابات الموزعة أو تقنية سلسلة السجلات المغلقة. وهذا القانون مشفوع بمذكرات تفسيرية لمساعدة الدول في سن أحكامها وتقديم توجيهات إلى المستعملين المحتملين الآخرين.

٤ - وأضاف أن الفريق العامل الرابع (التجارة الالكترونية) التابع للأونسيترال اضطلع بالعمل على إعداد القانون النموذجي والملاحظات التفسيرية؛ وستتاح الصيغة النهائية قريبا على موقع الأونسيترال الشبكي.

٥ - وقال إنه في عام ٢٠١٦، اعتمدت اللجنة قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الذي يوفر إطارا تشريعيا للتمويل المضمون للموجودات المنقولة يتسم بالشفافية والشمول والعقلانية. ومن المتوقع أن يكون للقانون النموذجي أثر مفيد على توافر الائتمان وتكلفته، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٦ - وأشار إلى أنه في الدورة الأخيرة، اعتمدت اللجنة الدليل الإرشادي لسن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وبما أن القانون النموذجي يترك عددا من المسائل لتقدير كل دولة شارعة، يوفر الدليل مساعدة مفيدة للمشرعين في هذا الصدد. ويتضمن مقدمة عامة لكل حكم من أحكام القانون النموذجي وشرحا موجزا له، ويوضح كيف ترتبط أحكام القانون النموذجي بنصوص الأونسيترال الأخرى بشأن المعاملات المضمونة (على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة).

٧ - وأوضح أن الفريق العامل السادس التابع للأونسيترال (المصالح الضمانية) اضطلع بالعمل على إعداد الدليل الإرشادي، وستتاح الصيغة النهائية قريبا على موقع الأونسيترال الشبكي.

٨ - وأضاف أن أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر الذي استغرق ثلاثة أيام في تموز/يوليه، والمعنون ''تحديث القانون التجاري الدولي لدعم الابتكار والتنمية المستدامة'' هو دراسة الكيفية التي يمكن أن تسهم بها عملية إصلاح القانون التجاري، المستندة إلى النصوص الحديثة والنزيهة والمتوائمة للجنة، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحضر المؤتمر أكثر من ٤٠٠ مشارك وافتتحه المستشار

القانوني للأمم المتحدة. ومكنت إنجازات اللجنة البلدان النامية من الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للتجارة الدولية، وتسخير الابتكار التكنولوجي وبناء مؤسسات سليمة. ومازالت المساهمة الإيجابية للغاية التي تقدمها الأونسيترال لتعزيز سيادة القانون في مجال النشاط التجاري موضوعا متكررا، إلى جانب الميزة النسبية للأونسيترال في عملية إصلاح القوانين من حيث ما تتميز به من تعددية لغوية وشمولية.

٩ - وأضاف أن المواضيع المطروحة في المؤتمر شملت مجالات موضوعية تقليدية أخرى، مثل تسوية المنازعات، والإعسار، والمعاملات المضمونة، والمشتريات، وتطوير البنية التحتية، فضلا عن المجالات الناشئة، مثل العقود الرقمية، وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، والنقل المتكامل وتيسير التجارة. وجرى التأكيد باستمرار على ضرورة أن تنظر الأونسيترال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠ - واسترسل قائلا إنه اعترافا بالحاجة إلى أنشطة لدعم التنفيذ الفعال لنصوص الأونسيترال واستخدامها ومساهمات تلك الأنشطة في تحديد المسائل المتعلقة بالتطوير التشريعي في المستقبل، خلص المؤتمر إلى أنه يتعين تعزيز آليات نشر أعمال الأونسيترال والمحافظة عليها.

١١ - وأضاف أنه يتم إطلاع اللجنة سنويا على التقدم الذي تحرزه أفرقتها العاملة وعلى أعمالها المزمعة والمحتملة في المستقبل. وقال إن الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) أحرز تقدما في أعماله الرامية إلى تذليل العقبات القانونية التي تواجهها هذه الكيانات طوال دورة حياتها. وركز الفريق العامل على وضع تدابير من أجل تيسير إقامة هذه المنشآت ودعم استمراريتها. وتبلورت تلك الجهود في مشروعين تشريعيين متمايزين يضطلع بهما الفريق العامل حاليا. ويتمثّل أحدهما في إعداد دليل تشريعي لمساعدة الدول على وضع تشريع ملائم لإنشاء أعمال تجارية مبسطة ومعترف بها قانوناً على نحو سريع وغير مكلف. أما الآخر، فقد أوشك على الانتهاء وقد يتم النظر فيه لاعتماده من قبل اللجنة في عام ٢٠١٨، وهو عبارة عن دليل تشريعي يحلل أفضل الممارسات في مجال إنشاء وتشغيل السجلات التجارية ويقدم توصيات تشريعية محددة بشأن تلك الممارسات لدعم استدامة الأعمال التجارية.

١٢ - وتكلم عن الفريق العامل الثاني (المعني بتسوية المنازعات) فقال إنه يعكف منذ عام ٢٠١٥ على إعداد صك يتناول إنفاذ اتفاقات التسوية التجارية الدولية الناتجة عن التوفيق. ولاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزه الفريق العامل، ولا سيما الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه في دورتها السادسة والستين بشأن خمسة جوانب رئيسية تتعلق بما يلي: '١' الأثر القانوني لاتفاقات التسوية؛ '٢' معاملة اتفاقات التسوية المبرمة في مسار الإجراءات القضائية أو التحكيمية؛ '٣' احتمال صدور إعلانات باختيار المشاركة من جانب الأطراف ؛ '٤' أثر عملية التوفيق وسلوك الموفقين على إجراء الإنفاذ؛ و'٥' شكل الصك الذي ينبغي إعداده. وأعربت اللجنة عن تأييدها لهذا الحل التوفيقي وطلبت إلى الفريق العامل أن ينجز العمل على وجه السرعة.

١٣ - ومضى قائلا إن اللجنة أكدت من جديد الولاية المسندة في عام ٢٠١٦ إلى الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) للقيام بأعمال تحضيرية متوازية بشأن موضوعين مختلفين تماما من حيث النطاق والمحتوى يتعلق أحدهما بالجوانب القانونية لإدارة الهوية وخدمات توفير الثقة، ويتعلق الآخر بالمسائل التعاقدية المتصلة بالحوسبة السحابية. وبدأ الفريق العامل بالفعل إعداد قائمة مرجعية بالمسائل التعاقدية للحوسبة السحابية عن طريق تحديد مضمون تلك القائمة المرجعية وهيكلها. وسيتطلب العمل بشأن إدارة الهوية وخدمات توفير الثقة المزيد من العصف الذهني لبلورة القضايا التي يتعين تناولها.

١٤ - وأشار إلى أن الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) واصل إحراز تقدم في عمله بشأن ما يلي: أولا، وضع قانون نموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام المتصلة بالإعسار وإنفاذها؛ وثانيا، الأحكام التشريعية بشأن تيسير إجراءات الإعسار عبر الحدود لمجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات ؛ وثالثا، دليل تشريعي بشأن التزامات مديري شركات مجموعات المشاريع في الفترة القريبة من الإعسار. واسترسل قائلا إن القانون النموذجي بشأن الأحكام المتعلقة بالإعسار قد شارف على الاكتمال، ومن المرجح أن يقدم مشروع نص، مشفوعا بدليل إرشادي، لكي تنظر فيه اللجنة في عام ٢٠١٨. وسوف يناقش النصان الثاني والثالث المرتبطان ارتباطا وثيقا خلال دورة كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وقد يكونان جاهزين أيضا لوضعهما في صيغتهما النهائية من قبل اللجنة في عام ٢٠١٨. وبمجرد الانتهاء من وضع هذه النصوص في صيغتها النهائية، سينظر الفريق العامل في كيفية معاملة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سياق الإعسار، وهو موضوع بدأ العمل الأولي بشأنه بالفعل.

١٥ - وقال إن اللجنة قررت أن تسند للفريق العامل الثالث ولاية العمل على إمكانية إصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وسيقوم الفريق العامل بتحديد الشواغل المتعلقة بهذه التسوية والنظر فيما إذا كان من المستصوب إجراء إصلاح؛ وفي هذه الحالة، سيضع حلولا توصي اللجنة بالأخذ بها. وقد وافقت اللجنة، لدى منحها تلك الولاية، على ضرورة أن يمنح الفريق العامل سلطة تقديرية واسعة وأن تراعى الأعمال الجارية التي تضطلع بها المنظمات الدولية ذات الصلة عند وضع أية حلول موصى بها، وأن تسمح هذه الحلول لكل دولة باختيار ما إذا كانت ترغب في اعتماد تلك الحلول وتحديد مدى رغبتها في ذلك.

١٦ - وأضاف أنه تمشيا مع عملية الأونسيترال، كان من المتوقع أن يكفل الفريق العامل الثالث أن تستفيد مداولاته من أوسع نطاق ممكن من الخبرات المتاحة لدى جميع أصحاب المصلحة والمدخلات الرفيعة المستوى الواردة من جميع الحكومات. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة أن تكون العملية قائمة على توافق الآراء وشفافة تماما. ومن المقرر عقد الدورة الأولى بشأن موضوع تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا.

١٧ - واسترسل قائلا إنه عند وضع الصيغة النهائية للدليل الإرشادي لسن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، ناقشت اللجنة الأعمال المقبلة الممكنة في مجال المصالح الضمانية. وعقب المداولات المستندة إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمعاملات المضمونة، التي عقدت في فيينا في آذار/مارس ٢٠١٧، كلفت اللجنة الفريق العامل السادس بإعداد دليل ممارسات للمستعملين المحتملين للقانون النموذجي فيما يتعلق بالمسائل التعاقدية والمسائل المتعلقة بالمعاملات والمسائل التنظيمية ذات الصلة بالمعاملات المضمونة، فضلا عن تمويل الأعمال التجارية الصغرى.

١٨ - وأشار إلى أن اللجنة اعترفت أيضا بأهمية الاشتراء العمومي وتطوير البنية التحتية في سياق التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، فقد طُلب من الأمانة أن تواصل، بمشاركة خبراء، عملية التحديث الجزئي أو الكلي، حسب الاقتضاء، لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. أما فيما يتعلق برصد التطورات في إجراءات الجزاءات، التي كثيرا ما يشار إليها بالتعليق والمنع في الاشتراء العمومي، فقد قررت اللجنة ألا تبقي هذه المسألة مدرجة في جدول أعمالها ريثما يتحقق مزيد من التقارب بين النظم عمليا.

١٩ - ومضى قائلا إن اللجنة استمعت أيضا إلى تقرير عن تشغيل سجل الأونسيترال بشأن الشفافية، وهو عنصر أساسي في قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية واتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية. وبفضل التبرعات التي وردت في عام ٢٠١٦ من المفوضية الأوروبية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، يعمل السجل بكامل طاقته، حيث عينت الأمانة موظفا قانونيا مسؤولا عن إدارته. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدمت المفوضية الأوروبية التزاما إضافيا بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو، مما سيسمح بتشغيل السجل حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

٢٠ - وأوضح أنّ الأونسيترال كرّرت الإعراب عما أجمعت عليه من رأي قوي بشأن ضرورة أن تتولى أمانتها دور جهة الإيداع المعنية بالشفافية. وعليه، أوصت اللجنة الجمعيةَ العامة بأن تطلب إلى أمانة الأونسيترال أن تواصل تشغيل جهة الإيداع وفقاً للمادة ٨ من قواعد الشفافية، وذلك على نحو تجريبي حتى نهاية عام ٢٠٢٠، على أن يموَّل ذلك كلياً من التبرعات.

٢١ - واسترسل قائلا إن اللجنة كانت تدرك تمام الإدراك أن وضع نصوصها التشريعية ليس سوى الخطوة الأولى في عملية مواءمة القانون التجاري. ويكتسي نشر المعلومات والقيام بأنشطة الترويج، فضلا عن مشاريع التعاون التقني والمساعدة، أهمية حيوية لمواصلة استخدام نصوص الأونسيترال واعتمادها وتفسيرها. وفي هذا الصدد، أشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة في توفير المعلومات، وتقديم الدعم النشط لإصلاح القوانين المحلية من خلال المساعدة في عملية الصياغة، وتبادل الخبرات العملية فيما يتعلق بتطبيق نصوص الأونسيترال، فضلا عن إسداء المشورة بشأن تفسير تلك النصوص وتنفيذها. ويؤدي موقع الأونسيترال الشبكي والمكتبة القانونية للأونسيترال دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وشجعت اللجنة الأمانة على مواصلة بحث إمكانية استحداث خصائص جديدة لوسائط التواصل الاجتماعي على موقع الأونسيترال الشبكي.

٢٢ - واستدرك قائلا إن قدرة الأمانة على الاستجابة لطلبات الدول والمنظمات الإقليمية تتوقف على توافر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بها، والتي ترد بصفة أساسية في شكل تبرعات لصندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات. وبالرغم من بعض التبرعات التي تحظى بتقدير كبير، من قبيل التبرعات المقدمة من جمهورية كوريا لدعم المشاركة في مشروع تيسير المعاملات التجارية

التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مازالت تلك الأموال غير كافية لتلبية الطلبات.

٢٣ - ومضى قائلا إن اللجنة رحبت لذلك بالخطوات التي اتخذتها الأمانة لاستكشاف مصادر بديلة للتمويل من خارج الميزانية، ولا سيما عن طريق إشراك البعثات الدائمة والشركاء المحتملين الآخرين في القطاعين العام والخاص على نطاق واسع، وعن طريق التماس التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ووكالات المساعدة الثنائية في تقديم المساعدة التقنية. وكررت اللجنة أيضا دعوتها لجميع الدول والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى المهتمة بالأمر للنظر في تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني في شكل مساهمات تدفع على عدة سنوات إن أمكن أو مساهمات مخصصة الغرض من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية العدد المتزايد من طلبات التعاون التقني وأنشطة المساعدة.

٢٤ - وأضاف أن مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ومقره في إنتشون، جمهورية كوريا، واصل توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وعزز المركز التجارة الدولية والتنمية عن طريق تعزيز اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال نشر قواعد ومعايير التجارة الدولية، ولا سيما تلك التي وضعتها الأونسيترال، وتم الانضمام إليها والتصديق عليها وتطبيقها بصورة متزايدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٥ - وأشار إلى أن المركز الإقليمي حقق هذه النتيجة ببناء الشراكات والتحالفات الإقليمية في مجال القانون التجاري الدولي والمشاركة فيها بنشاط، بما في ذلك الشراكة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى مشاركته، بوصفه وكالة غير مقيمة، في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوحيد الأداء في إطار الشراكة بين الأمم المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لبابوا غينيا الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٢٦ - و مضى قائلا إن آثار التجربة الإيجابية للشراكة مع المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تمتد إلى أجزاء أخرى من العالم. فقد أبلغت اللجنة، في دورتها لعام ٢٠١٧، بأن الكاميرون عرضت استضافة مركز إقليمي أفريقي تابع للأونسيترال وأن البحرين كانت تسعى بنشاط إلى إنشاء مركز إقليمي للأونسيترال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة. وسيعتمد إنشاء وتشغيل المركزين الإقليميين اعتمادا كاملا على الموارد الخارجة عن الميزانية التي يقدمها أصحاب المصلحة الرئيسيون، بالتعاون مع السلطات الحكومية المعنية. ويجري حاليا النظر في كليهما كمشروعين تجريبيين على غرار مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٧ - وأوضح أن اللجنة وافقت على إنشاء هذين المركزين، رهنا بقواعد وأنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك إجراءات الموافقة الداخلية اللازمة. وطلب إلى الأمانة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك القرار وأن تبقي اللجنة على علم بالتطورات، بما في ذلك الحالة المتعلقة بالتمويل و الميزانية. وقال إنه يتوقع من الجمعية العامة أن تعرب عن تأييدها القوي لهذه الخطوات الحاسمة المتخذة بهدف التوسع في الأنشطة الإرشادية للأونسيترال.

٢٨ - وبيَّن أنه استجابة لدعوة الجمعية العامة، ما فتئت اللجنة تحيل تعليقات على دورها في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي عام ٢٠١٧، ركزت تعليقاتها على السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة نشر القانون التجاري الدولي لتعزيز سيادة القانون، وفقا للموضوع الفرعي الذي تم تحديده كي يدرج في مناقشات اللجنة السادسة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة. وأشارت اللجنة إلى أنشطتها التقليدية والمبتكرة في مجال النشر وأهميتها في هذا الصدد.

٢٩ - واسترسل قائلا إن الأونسيترال حددت تحديات جديدة في مجال النشر، ولا سيما زيادة استخدام أدوات المعلومات والتكنولوجيا التي تهدف إلى مساعدة الدول في إصلاح القانون التجاري دون أن تعكس بالضرورة معايير القانون التجاري المقبولة دوليا. وشددت على الحاجة إلى تحسين إدماج عمل اللجنة في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وفي هذا السياق، أشارت إلى ما تم في دورتها السابقة من إقرار للمذكرة التوجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول بناء على طلبها، لإجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري، وإلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بناء على توصية اللجنة السادسة، تعميم المذكرة التوجيهية بصورة شاملة على جميع المستخدمين المقصودين. وشجعت اللجنة الأمانة على توجيه انتباه المستشارين القانونيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى المذكرة التوجيهية.

٣٠ - وأشار إلى أن أمانتها الصغيرة نسبياً تنتج كما كبيراً من العمل بجودة عالية. إلاّ أن الدول الأعضاء هي الجهات الحقيقية ''المساهمة'' في الأونسيترال ولها مصلحة مباشرة في تحقيق أقصى

عائد لاستثمارها في تحديث القانون الدولي ومواءمته. والتمس لذلك استمرار مشاركة هذه الدول في الأونسيترال وتقديمها الدعم لها ولما تضطلع به من أنشطة. فالأهمية المتزايدة للتجارة الدولية وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية يفرضان على الأونسيترال أن تواصل توسيع نطاق عملها الذي سيعود بالفائدة على جميع الدول في نهاية المطاف.

٣١ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن هيكل الأونسيترال وتشكيلها وأساليب عملها الشاملة الحالية تكفل مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده وتطويره التدريجي، واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وقبول النصوص التي تصدرها اللجنة على نطاق العالم.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب الجماعة بالموافقة على القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ومذكراته التفسيرية، وعلى دليل اشتراع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. ومن شأن قرار اللجنة التوصية باستخدام القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير أن يساهم في تحديد إطار قانوني عصري، خاصة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعرب أيضا عن ترحيب الجماعة بقرار اللجنة أن تعهد إلى الفريق العامل الثالث دراسة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٣٣ - وقال إن التحديات المتعلقة بتدوين القانون التجاري الدولي آخذة في التزايد، ويخضع حجم وخصائص التجارة على الصعيد العالمي لتغير مطرد، بسبب استمرار التطور التكنولوجي وتنويع الأنشطة التجارية. ويجب أن تواكب أعمال التدوين التي تضطلع بها اللجنة هذا التغير.

٣٤ - وقال إن الجماعة تؤيد بقوة عمل الأونسيترال وتقدِّر جهود أعضائها في سبيل تحقيق الأهداف التي وضعتها. فالدول الأعضاء في الجماعة تشارك بنشاط في الأفرقة العاملة والجلسات العامة للجنة، بصفة أعضاء أو مراقبين. ولما كانت هذه المشاركة تتطلب جهداً لا يستهان به، فإن هذه الدول تشدد مرة أخرى على ضرورة الاحتفاظ بالنظام الحالي الذي يقضي بعقد الاجتماعات بالتناوب بين فيينا ونيويورك، لأنه يتيح بديلاً فعالا للوفود التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في النمسا. ولئن كانت الجماعة تدرك قيود ميزانية المنظمة، فإن بذل جهود لتيسير مشاركة واسعة من الدول الأعضاء سيساعد على إثراء المناقشات والتوصل إلى نتائج فعلية.

٣٥ - وأضاف أن الجماعة تؤكد من جديد التزامها بدعم عمل الأونسيترال، واضعة في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الغايات المتصلة بالهدف ١٦.

٣٦ - **السيدة ميزدريا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة، ألبانيا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن النظام التقليدي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يطرح عددا من التحديات وينبغي إصلاحه؛ وقد بدأ العديد من البلدان اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك. ويبدو أن النهج المتعدد الأطراف هو الأنسب لمعالجة جميع المسائل المطروحة.

٣٧ - وأضافت إنه مما يدعو إلى التفاؤل أن الأونسيترال قد وافقت، كخطوة أولى، على بدء العمل على تحديد القضايا والشواغل الأساسية من أجل توفير الأساس المنطقي لأي إصلاحات مقترحة والشروع في وضع الحلول الممكنة. وبالنظر إلى الميزات الكبيرة التي تتمتع بها الأونسيترال من حيث الشفافية والانفتاح وسهولة التواصل، يدعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جميع البلدان والمنظمات الدولية والمراقبين إلى المشاركة بنشاط في المناقشات، ويأمل أن يتسنى التوصل إلى نتائج مرضية في أجل معقول.

٣٨ - **السيدة كالب** (النمسا): قالت إن وفدها يثني على اللجنة لما حققته من إنجازات حتى الآن في مختلف مجالات القانون التجاري الدولي، بما في ذلك عملها بشأن الاتفاقيات والقوانين النموذجية والأدلة التشريعية وغير ذلك من النصوص. فقد نجحت الأونسيترال في مواءمة الإطار القانوني وتحديثه لتيسير التجارة والاستثمارات الدولية في عالم متزايد الترابط.

٣٩ - وقالت إن من المهم أن اللجنة كلفت الفريق العامل الثالث، في عام ٢٠١٧، بولاية واسعة النطاق تخوله العمل بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. والنمسا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد هذه العملية في إطار الأونسيترال، التي أثبتت مرارا وتكرارا أنها محفل متعدد الأطراف ومتسم بالشفافية والانفتاح لتناول التحديات والشواغل على أساس توافق الآراء.

٤٠ - وأشارت إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز سيادة القانون من خلال جهود الأونسيترال وأمانتها. وذكرت أن النمسا تناصر بقوة عمل الأونسيترال المتعلق بالتعاون التقني

والمساعدة التقنية في ميدان إصلاح القانون التجاري الدولي وتطويره. وتدرك ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى الدول، بناء على طلبها، لتنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على كل منها، عن طريق تحسين المساعدة التقنية وبناء القدرات. ورحبت بالجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة مزيد من التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمستفيدين.

٤١ - وأعربت من جديد عن سرور النمسا بأداء دور المنسق لقرارات الأونسيترال في اللجنة السادسة. وفي الأسبوع السابق، جرى تعميم مشاريع القرارات على الدول الأعضاء وتحميلهما على بوابة المندوبين الإلكترونية. وستتاح للوفود التي تود المشاركة في تقديم قرار الأونسيترال الجامع فرصة التوقيع على القائمة في المكتب النمساوي أو استخدام بوابة المندوبين الإلكترونية.

٤٢ - وفي الختام، قالت إن النمسا تعلق أهمية قصوى على عمل الأونسيترال، وستواصل دعم اللجنة وأمانتها الموجودة في فيينا. وتقدم النمسا مساهمات منتظمة إلى الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالسفر.

٤٣ - **السيد بايلن** (الفلبين): قال إن حكومته تؤيد وضع إطار قانوني متسم بالإنصاف والاستقرار ويمكن التنبؤ به ومؤاتٍ للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة والمنصفة والنمو الاقتصادي والعمالة. ولذا قال إن حكومته ترحب بالدور الذي تؤديه الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون عن طريق المعاهدات المتعددة الأطراف في مجالات التجارة الدولية والتمويل والاستثمار. ويمكن للأونسيترال، عن طريق ما تصدره من أدلة وقوانين نموذجية وصكوك أخرى، وما تقوم به من عمل بشأن مواءمة القانون التجاري وتحديثه، أن تساعد البلدان على تهيئة بيئة قائمة على القواعد يمكن أن تزدهر فيها الأنشطة التجارية.

٤٤ - وأشار إلى أن الفلبين تهتم عن كثب بتطوير المعايير المتعلقة بالشفافية، بما فيها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين. وترحب بقرار اللجنة أن تعهد إلى الفريق العامل الثالث بولاية واسعة النطاق تخوله العمل بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وعلى الرغم من تنوع الآراء المطروحة، تقررت الولاية بتوافق الآراء.

٤٥ - وأفاد بأن الفلبين ترحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الأول فيما يتعلق بإنشاء الكيان التجاري المبسط والمبادئ الأساسية لتسجيل المنشآت. وتتطلع إلى إنجاز مشروع الدليل التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، من أجل اعتمادها المحتمل في الدورة الحادية والخمسين.

٤٦ - وأضاف أن وفده يتطلع إلى نشر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، إلى جانب دليل الاشتراع، اللذين انتهى الفريق العامل السادس من العمل بشأنهما.

٤٧ - وقال إن الفلبين تؤيد الولاية التي أسندتها اللجنة إلى الفريق العامل الرابع ليبدأ النظر في موضوعي إدارة الهوية وخدمات توفير الثقة، وكذلك الحوسبة السحابية، بعد إتمام العمل المتعلق بمشروع القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وتتطلع إلى أن يتضمن تقرير الفريق العامل المقدم إلى الدورات المقبلة المعلومات المستجدة عن الأعمال التحضيرية بشأن هذين الموضوعين، بما في ذلك ما يتعلق بجدواهما.

٤٨ - وأعرب عن سرور وفده بشكل خاص إزاء المبادرات التي اضطلع بها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز المعلومات والمعارف والإحصاءات عن طريق الإحاطات الإعلامية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمنشورات ووسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك باللغات الإقليمية.

٤٩ - **السيدة فونغ** (سنغافورة): قالت إن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل سيزيل الغموض في العديد من الولايات القضائية. فالقانون الموضوعي الذي يحكم الحقوق والالتزامات الأساسية التي تستند إليها هذه السجلات سابق بصفة عامة على العهد الرقمي، والإجراءات المتبعة حاليا لتحويلها كلها إجراءات ورقية. وسيساعد القانون النموذجي الدول مساعدة كبيرة في تعزيز تشريعاتها وسيعود بفوائد كبيرة من حيث التيسير واليقين والأمن والتكاليف.

٥٠ - وأثنت على اللجنة والفريق العامل الرابع للنهج العملي المتبع في القانون النموذجي، الذي يتوافق مع التشريعات القائمة التي تنظم هذه الوثائق والصكوك ولا يمس بها. ومن شأن ذلك أن ييسر اعتماد الدول له. وسيعود بمنافع واضحة على الأطراف التجارية دون الاضطرار إلى إجراء استعراض موضوعي أو وضع أي قانون جديد بشأن الصكوك القابلة للتداول.

٥١ - وقالت إن الفريق العامل الثاني والفريق العامل الخامس قد أحرزا تقدما جيدا. وسيواصل وفدها المشاركة بنشاط في أعمالهما. ويتطلع أيضا إلى المناقشة التي ستدور في الفريق العامل الثالث بشأن المسائل الناشئة عن الإطار الحالي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٥٢ - وأشارت إلى إن بعض الاقتراحات المقدمة في الدورة الخمسين للأونسيترال ستتطلب دراسة متأنية لتحديد ما إذا كانت تندرج ضمن ولاية اللجنة أو ما إذا كان من الأفضل أن تضطلع بها هيئة أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. فالتعقيد المتزايد في الأعمال والطلبات المتزايدة على موارد الأونسيترال والدول الأعضاء يعني أنه بات من المهم للغاية أن تعطي اللجنة الأولوية لعملها. وقالت إن وفدها يرى وجوب إعطاء الأولوية لصياغة النصوص التشريعية التي من شأنها تعزيز التنسيق الدولي، وليس النصوص غير التشريعية التي تتناول مسائل قانونية قد تكون جديرة بالاهتمام، ولكنها لا تؤدي في حد ذاتها إلى توحيد القانون في هذا المجال.

٥٣ - واختتمت قائلة إن بعض الأفرقة العاملة الستة ظلت تعمل باستمرار على جوانب مختلفة من الموضوع نفسه لعدة عقود. وأسفر ذلك عن تقليل الفرص لإدراج مواضيع أخرى في جدول أعمال اللجنة. فمن المهم لذلك، لا سيما نظرا للطلب على الموارد المحدودة، أن تستمر الأونسيترال في استطلاع الأفق لتحديد مجالات جديدة يلزم فيها مواءمة القانون.

٥٤ - وأضافت أن سنغافورة تقدر عمل مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وتعرب عن استعدادها المستمر لدعم عمل الأونسيترال وأمانتها.

٥٥ - **السيد هورنا** (بيرو): قال إن وفده يقدر الجهود التي تبذلها الأونسيترال من أجل تحديث القانون التجاري الدولي ومواءمته. وتشدد بيرو على التزامها بوضع مبادرات في هذا الصدد مستقبلا.

٥٦ - وأضاف أن رئيس بيرو شدد، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في تموز/يوليه، على أهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وسلط الضوء على خطة عمل للحصول على القروض، ومشتريات الدولة، وانخفاض الضرائب، من أجل حفز النمو والتنمية. وأبدى لذلك اهتمام وفده بعمل الفريق العامل الأول، وترحيبه بالجهود الرامية إلى الحد من العقبات القانونية التي تعترض إنشاء هذه المنشآت. وأكد أن بيرو حددت أهدافا مماثلة واعتمدت معايير تنظيمية تنص على وضع إطار مالي أكثر ملاءمة لهذه المنشآت.

٥٧ - وقال إن بيرو تقدر التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الثاني وأنها ستتابع عن كثب وضع صك تشريعي في المستقبل لتناول إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عن إجراءات التوفيق. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى النمو المتواصل للاستثمار الخاص في قطاعات الاتصالات والتعدين والطاقة في بيرو، فإن حكومته تتابع التطورات في عمل الفريق العامل الثالث باهتمام كبير.

٥٨ - وأشار إلى أن عمل الفريق العامل الرابع يكتسي أهمية خاصة، في عالم متسم بالعولمة تتنامى فيه التجارة الإلكترونية باستمرار. وفيما يتعلق باعتماد القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، تؤكد بيرو من جديد استعدادها لاطلاع الدول الأخرى على تجربتها، بما في ذلك اعتماد نظام رقمي لتحديد الهوية وتحويل البيانات الإلكترونية في سجلها الوطني للأحوال المدنية.

٥٩ - ومضى يقول إن وفده يرحب باعتماد القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وسيتابع باهتمام إمكانية وضع دليل للممارسة، قد يكون مفيدا بالنسبة للتشريعات الوطنية في المستقبل.

٦٠ - وفي الختام، قال إن بيرو تؤكد من جديد التزامها بتعزيز سيادة القانون في إطار أهداف التنمية المستدامة؛ فالهدف ١٦ وعدد من الغايات تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لعمل الأونسيترال.

٦١ - **السيد اوماسانكار** (الهند): رحب بوضع الصيغة النهائية للدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة واعتماده، الأمر الذي من شأنه أن يعزز توافر الائتمانات المضمونة عبر الحدود الوطنية وأن يُسهم في تنمية التجارة الدولية إذا ما تم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة فيما بين جميع الدول. وعلى نحو مماثل، سيساعد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والملاحظات التوضيحية المتصلة به على وضع نُظُم تتيح إحراز التقدم في مجال التجارة اللاورقية، بما في ذلك الجوانب القانونية لمرافق النافذة الإلكترونية الوحيدة. وأشار إلى أن الهند تُقدِّر الجهود التي تبذلها اللجنة وأمانتها في الاضطلاع بدور جهة الإيداع المعنية بالشفافية.

٦٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بنتيجة المداولات والدعم العام للإصلاح المقترح لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، الأمر الذي يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الاتساق في تفسير المعاهدات وتطبيقها؛ بيد أنه ينبغي ألا تندفع الأونسيترال نحو التوصل إلى استنتاجات متسرعة.

٦٣ - وأعرب عن تقدير الهند للجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز تفسير صكوكها القانونية وتطبيقها بصورة موحدة، بما فيها اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، كما أعرب عن موافقة الهند على أن مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) والنُبذات تشكل أدوات محورية في هذا الصدد.

٦٤ - وذكر أن الهند تؤكد مجددا أهمية التعاون التقني مع البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها، وبخاصة في المسائل المتعلقة باعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها على الصعيد الوطني. وقال إن الهند تشجع الأمانة على مواصلة تقديم تلك المساعدة على أوسع نطاق ممكن وعلى التواصل بشكل أفضل، ولا سيما مع البلدان النامية.

٦٥ - وأضاف أن وفد بلده يتطلع باهتمام شديد إلى الاقتراح الذي قدمته حكومات أستراليا وكندا والمملكة المتحدة واليابان بأن تُعِدّ اللجنة دليلا عمليا لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة.

٦٦ - **السيد ساوادا** (اليابان): قال إن اليابان تدرك أهمية الحد من العقبات القانونية التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها، ولا سيما في الاقتصادات النامية. ويعالج الفريق العامل الثاني (تسوية المنازعات) مواضيع صعبة متصلة بوجوبية إنفاذ اتفاقات التسوية؛ وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يواصل الفريق دراسة هذه المواضيع، ولا سيما ضرورة التنسيق مع التشريعات القائمة في فرادى الدول، وعن تطلعه إلى إنجاز المشروع واعتماد الصك خلال الدورة المقبلة للجنة.

٦٧ - وأضاف أن وفد بلده يأمل في أن يتّبع الفريق العامل الثالث (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) بدقة تسلسل العمل المنصوص عليه في الولاية دون المساس بالنتيجة النهائية للعملية. وينبغي ألّا يستند عمل الأونسيترال إلى التصورات أو الانطباعات بشأن هذا الإصلاح، بل إلى الحقائق المتصلة بالنظام الحالي للتحكيم في مجال الاستثمار.

٦٨ - ونقل تهنئة اليابان للأونسيترال على وضع الصيغة النهائية للقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل واعتماده الذي تأمل اليابان في أن يعزز التشريع المتعلق بالتجارة الإلكترونية وكذلك نصوص الأونسيترال السابقة المتعلقة بها. وينبغي أن يواصل الفريق العامل الرابع إيلاء الاهتمام الواجب للحياد التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اليابان دعم الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار) وهي تتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال في المستقبل.

٦٩ - واختتم كلمته قائلا إن اليابان تثني على الأونسيترال لوضعها الصيغة النهائية للدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة واعتماده وهي تتطلع إلى بدء الفريق العامل السادس (المصالح الضمانية) النظر في الدليل العملي لتعزيز إمكانية انطباق القانون النموذجي.

٧٠ - **السيد موسيخين** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يُثمِّن جدا إسهام الأونسيترال في التعاون الاقتصادي الدولي والقانون الخاص. وإن الاتحاد الروسي طرف في عدد من الاتفاقات الدولية الموضوعة داخل اللجنة. وتساعد النصوص التي تُعدُّها الأونسيترال على تعزيز التشريعات الروسية.

٧١ - وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الأول المعني بوضع معايير تهدف إلى تذليل العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة سيجعل من الممكن وضع مسودة دليل تشريعي بشأن المبادئ الرئيسية للسجل التجاري واعتماده في الدورة الحادية والخمسين للجنة في عام ٢٠١٨.

٧٢ - وأضاف أن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على عمل الفريق العامل الثاني، الذي يعكف حاليا على صياغة وثيقة بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة عن إجراءات التوفيق التجاري الدولي. وخلال الدورة السابعة والستين للفريق العامل في الأسبوع الماضي في فيينا، نظر الفريق أيضا في مشروع الاتفاقية التي أعدتها أمانة الأونسيترال عن موضوع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي ومشروع التعديلات عليه. ومن وجهة نظر عملية، ينبغي إيلاء الأولوية لإعداد تعديلات للقانون النموذجي.

٧٣ - وقال إن وفد بلده يرحب باعتماد الأونسيترال في دورتها الخمسين القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، ويتفق على أن الفريق العامل الرابع ينبغي أن يولي الأولوية لمسألة إدارة الهوية وخدمات توفير الثقة، بما في ذلك المبادرة التي طرحها وفد بلده في الدورة الخامسة والخمسين. وقد أصبحت الحاجة

إلى تحديد إطار قانوني في هذا المجال تكتسي أهمية خاصة، نظرا لظهور نُظُم تجهيز البيانات اللامركزية وتطورها السريع.

٧٤ - وفيما يتعلق بالفريق العامل الخامس، أعرب عن ثقة وفد بلده في إمكانية إيجاد حلول توفيقية تلبي مصالح جميع أعضاء الأونسيترال بشأن الاعتراف بالأحكام المتصلة بالإعسار وإنفاذها، وبشأن تيسير تسوية المسائل المتصلة بالإعسار عبر الحدود لمجموعات المنشآت المتعددة الجنسيات. ومن الضروري أيضا استكمال الدليل التشريعي لقانون الإعسار. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن المعاملات المشمولة بضمان، فإن وفده يشجع الفريق العامل السادس للشروع في إعداد دليل عملي لهذا القانون النموذجي.

٧٥ - وفيما يتعلق بقرار اللجنة الشروع في مناقشة إصلاح النظام الدولي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وبمذكرة الأمانة بشأن هذا الموضوع، فإن وفد بلده يشير إلى ضرورة اتباع نهج حذر ومتوازن يستند إلى النتائج الموضوعية لتحليل الآليات القائمة ومراعاة الجوانب الفريدة للعلاقات بين المستثمرين والدول والاختلافات الإقليمية في تسويتها القانونية على الصعيد الدولي. وينبغي أن يركز الفريق العامل الثالث على تقييم الحالة الراهنة لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وللسبل الكفيلة بتعزيز الصكوك القائمة؛ ومن المهم للغاية أن يتسم عمله بالشفافية وأن يستند إلى توافق الآراء.

٧٦ - واختتم كلمته قائلا إن المقترحات الداعية إلى إنشاء هيئات جديدة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بما في ذلك هيئات قضائية، تفتقر إلى حجج موضوعية؛ ومن شأن تنفيذها أن يُقوِّض النظام القائم. ومن غير المستصوب بدء العمل في هذا المجال.

٧٧ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): قال إن كل فريق من أفرقة الأونسيترال العاملة أحرز تقدما ممتازا في ميدان عمله. وأعرب عن ترحيب وفد بلده، بصفة خاصة، بقرار اللجنة القاضي بتكليف الفريق العامل الثالث بدراسة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

٧٨ - وأضاف أن السلفادور تُثني أيضا على الفريقين العاملين الرابع والسادس لاعتمادهما القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والملاحظات التوضيحية المتصلة به والدليل الإرشادي لسن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، على التوالي، وتُرحِّب بقرار اللجنة دعم القواعد الموحدة لشراء مستندات التصدير والتوصية باستخدامها، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في إرساء إطار قانوني حديث في المنطقة، ولا سيما في البلدان النامية.

٧٩ - وتابع كلامه قائلا إن دعم القطاعات الإنتاجية عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية لأي بلد، ويُسهم عمل الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) إسهاما إيجابيا في تنمية السلفادور. واستندت خطة التنمية الخمسية للبلد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ إلى نماذج من الممارسات التجارية الإلكترونية الدولية والعولمة بوصفها أدوات تساعد السلفادور على المضي قُدُما.

٨٠ - وأشار إلى أن السلفادور أظهرت، بوصفها عضوا في الأونسيترال، التزامها بولاية اللجنة وشاركت بنشاط في اجتماعات لإعداد صكوك قانونية واعتمادها من شأنها أن تساعد على إنشاء إطار قانوني لتعزيز الاستثمار والتجارة لجميع البلدان، مع مراعاة نُظُمها الاقتصادية المختلفة. ومن المهم في هذا السياق التشديد على أن عمل اللجنة قد أُنجِز مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

٨١ - وأردف قائلا إن أسلوب عمل اللجنة مكَّن بلدانا مثل السلفادور من التعلم من الممارسات المتبعة في مختلف النُظُم القانونية في جميع أنحاء العالم، ومن ثمّ تعزيز مواءمة القانون التجاري الدولي.

٨٢ - وذكر أن السلفادور عيَّنت، تمشيا مع التزامها بالمساعدة في نشر المعلومات عن عمل اللجنة ونصوصها، مراسلا وطنيا في عام ٢٠١٧ يعمل في إطار مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت).

٨٣ - وأكَّد أن وفد بلده يشاطر الرأي القائل بأن النصوص التي اعتمدتها الأونسيترال ينبغي أن تعكس أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - **السيد ثاتونغ** (تايلند): قال إن تايلند، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، استفادت كثيرا من عمل الأونسيترال. وكان الدليل التشريعي للمعاملات المضمونة، على سبيل المثال، بمثابة مرجع استندت إليه لصياغة قانونها المتعلق بالمعاملات المضمونة لعام ٢٠١٦. وفي الآونة الأخيرة، يَسَّر القانون النموذجي بشأن الاشتراء العمومي صياغة قانون الاشتراء العمومي وإدارة الإمدادات الذي دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٧. وأعرب عن أمل تايلند في أن تتمكن من الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع في المستقبل القريب.

٨٥ - وأفاد بأن تايلند تعكف أيضا على دراسة القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود والقواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول بهدف استكشاف الخيارات المتاحة لجعل تشريعاتها أكثر توافقا مع المعايير الدولية، وأعرب عن شكر بلده لأمانة الأونسيترال ومركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على تقديمهما مساعدة تقنية قيّمة في قراءة تلك النصوص وتطبيقها وفي تعزيز فهم أفضل للقانون التجاري الدولي.

٨٦ - وأعرب عن ترحيب تايلند باعتماد كل من القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والملاحظات التوضيحية المتصلة به والدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. فمن شأن تلك الوثائق أن توفر اليقين القانوني للأنشطة التجارية عبر الحدود في جميع أنحاء العالم.

٨٧ - وأعرب عن ترحيب تايلند بقرار اللجنة تكليف الفريق العامل الثالث بولاية واسعة النطاق لتناول الإصلاح المحتمل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وهذا القرار من شأنه أن يُيسِّر تحديد الشواغل والنظر فيها وأن يتيح للدول الأعضاء مواصلة التداول بشأن مدى استصواب هذا الإصلاح والسبل الممكنة للمضي قُدُما. ولا بد للفريق العامل القيام بعمله بطريقة شفافة وقائمة على توافق الآراء وشاملة للجميع، مما يتيح للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء المشاركة على نحو كامل في المناقشات. وينبغي أن يبدأ باتباع نهج واسع النطاق، لا يتناول المسائل الإجرائية فحسب، بل المسائل الموضوعية أيضا. وقد تشمل المواضيع المناسِبة المركز القانوني للتفسيرات المشتركة للمعاهدات الاستثمارية ونطاق الحيز السياساتي الذي تحتاجه الدول المضيفة لحماية مصالحها العامة المشروعة وسبل كفالة استقلالية المحكِّمين وحيادهم.

٨٨ - واختتم كلمته قائلا إنه مع احتفال الأونسيترال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، آن الأوان لتقييم عملها السابق وإعادة معايرة أهدافها ورؤاها. ولكي تحافظ اللجنة على جدواها ومشروعيتها، يجب عليها أن تكفل اتساق عملها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، ويجب أن تكثف جهودها الرامية إلى التواصل مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة وتعمل بشكل أوثق مع سائر وكالات الأمم المتحدة على تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في برامج عملها وأنشطتها.

٨٩ - **السيد مبونغوشا** (جنوب أفريقيا): قال إن العديد من مجالات عمل اللجنة يمكنها أن تعود بفائدة كبيرة على البلدان النامية. فالعمل المتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، يمكنه أن يقدم إسهامات قيمة في تبسيط عملية إنشاء الكيانات ذات المسؤولية المحدودة في العديد من الدول. ومن شأن عمل اللجنة المتعلق بالتجارة الإلكترونية أن يساعد على مواءمة القواعد في هذا المجال من مجالات القانون التجاري الذي يؤثر في المستهلكين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

٩٠ - وإذ يحيط وفد بلده علما بتغيير الموضوع الموكول إلى الفريق العامل الثالث، فإنه يرحب بالتركيز المتزايد على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. والأونسيترال هي أحد المحافل الدولية القليلة جدا التي تركز باستمرار على الشواغل التي تثيرها عدة دول، منها جنوب أفريقيا، بشأن هذا الموضوع.

٩١ - وتابع بقوله إن جانبا واحدا من جوانب إعادة تصنيف الفريق العامل الثالث يثير بعض القلق. إذ كان الفريق العامل الثاني يضطلع عادة بالعمل المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ولذا يبدو أن ولاية الفريق العامل الثاني قد تلاشت لإتاحة المجال أمام الولاية الجديدة للفريق العامل الثالث. وأعرب عن أمل وفد بلده في ألا تؤثر الولاية الجديدة للفريق العامل الثالث تأثيرا سلبيا من الناحية العملية في عمل الفريق العامل الثاني.

٩٢ - واسترسل قائلا إن جنوب أفريقيا تشعر بالتفاؤل إزاء جهود أمانة الأونسيترال الرامية إلى توفير التعاون والمساعدة التقنيين من أجل تعزيز نصوص الأونسيترال واعتمادها. بيد أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تتمثل في توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا، في عمل اللجنة، ما من شأنه تشجيع اعتماد نصوص الأونسيترال وقبولها على نحو أوسع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمبادرات الرامية إلى تحسين موارد الأونسيترال وتمويلها تحقيقا لتلك الغاية.

٩٣ - **السيد فرنانديز بالوني** (الأرجنتين): قال إن عمل الأونسيترال بشأن مواءمة القانون التجاري وتطويره التدريجي ساعد على تعزيز التجارة والاستثمار من خلال بلورة صياغة لغوية وشروط تكفل إمكانية التنبؤ بالنسبة لقطاع الأعمال. وصدّقت الأرجنتين على عدد من صكوك الأونسيترال وشاركت بنشاط في مختلف مشاريعها وأفرقتها العاملة.

٩٤ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل السادس، والذي أفضى إلى اعتماد القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة والدليل الإرشادي لسنِّه، الذي أجرت على أساسه عدد من الدول إصلاحات لتحديث إطارها المحلي، عن طريق الحد من المخاطر وخفض أسعار الفائدة لتيسير زيادة الاستثمار في البنية التحتية.

٩٥ - وأضاف قائلا إن الفريق العامل الأول أحرز تقدما ملموسا في وضع مشروع دليل تشريعي بشأن مبادئ تبسيط متطلبات وإجراءات تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وسيكون هذا المشروع، إلى جانب مشروع الدليل التشريعي المتعلق بكيان تجاري مبسط، مفيدا بوجه خاص لإنشاء وتعزيز هذه الأعمال التجارية، حيث إنه يقلل من المتطلبات الفنية والرسمية. واستحدثت الأرجنتين من جانبها مؤخرا تشريعا لتيسير تسجيل الأعمال التجارية.

٩٦ - وأعرب عن ارتياح وفد بلده لأن الفريق العامل الثاني بصدد وضع صك للاعتراف بآثار الاتفاقات الناجمة عن إجراءات الوساطة و/أو التوفيق ولإنفاذ هذه الاتفاقات. وقال إن إبرام هذا الصك سيزيد من فعالية الآليات البديلة لتسوية المنازعات، لأنه سيمنحها أثرا عابرا للحدود الوطنية على غرار أثر الأحكام. وأعرب عن ارتياح الأرجنتين أيضا لأن اللجنة كَلّفت الفريق العامل الثالث بإجراء تحليل للإصلاح المحتمل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من أجل زيادة تماسكه وشرعيته وقابلية التنبؤ به. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن إنشاء إطار قانوني ييسر التجارة والاستثمار يجب أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة التي تمثل ركنا أساسيا في سيادة القانون.

٩٧ - **السيد فارانكوف** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، الذي يسهم في استخدام الوثائق التجارية عبر الحدود الوطنية لا عن طريق اقتراح نص محايد موحد لكي تعتمده جميع النظم القانونية فحسب ولكن أيضا عن طريق أحكام تنظم الجوانب عبر الوطنية للسجلات المحوّلة إلكترونيا. وإن تبسيط هذه الإجراءات خطوة مهمة نحو توسيع نطاق التجارة والتعاون على الصعيد الدولي.

٩٨ - وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل الرابع، قال إن وفد بلده يوافق على أنه سيكون من المفيد وضع وثيقة تحدد المسائل التعاقدية المتعلقة بالحوسبة السحابية والجوانب القانونية المصاحبة لها؛ وستكون هذه الوثيقة بمثابة دليل لتنظيم هذه المسائل على الصعيد الوطني وستحفز تطوير التكنولوجيات ذات الصلة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآليات توزيع المخاطر المتعلقة بالخدمات السحابية وإمكانية وصول الهيئات الحكومية إلى البيانات.

٩٩ - وأضاف قائلا إن بيلاروس تسلم بأهمية توسيع نطاق أحكام القانون النموذجي للأونسيترال بشأن الإعسار عبر الحدود ودليله التشريعي بشأن هذا الموضوع. وإن التعاون والتفاعل المباشر بين محاكم مختلف الولايات القضائية بشأن إجراءات الإعسار في مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات سييسّر حماية مصالح الدائنين ويعززها.

١٠٠ - وتابع قائلا إن بيلاروس تسلّم بفائدة توفير نظام خاص للإعسار للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل تلبية احتياجاتها وتجنب تطبيق ما ينطوي عليه قانون الشركات من قواعد رسمية وصارمة بشكل مفرط على هذه الأعمال.

١٠١ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لعمل الأونسيترال من أجل تعزيز الآليات القائمة لتسوية المنازعات التجارية. وتزداد أهمية الآليات البديلة لتسوية المنازعات الاستثمارية، بمشاركة طرف ثالث نزيه ومحايد. ومع ذلك، يعوق تطوير هذه الآليات استحالةُ إنفاذ التسويات التي تم التوصل إليها بموجب تلك الإجراءات في الخارج من خلال إجراءات مبسطة. وقال إن بيلاروس تلاحظ في هذا الصدد أهمية وضع وثيقة بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية الناجمة عن إجراءات التوفيق، التي يتم النظر فيها حاليا في إطار الفريق العامل الثاني. وإن من المهم، لدى معالجة المسائل الرئيسية المثيرة للجدل في إطار صياغة لغة محددة لتلك الوثيقة، مراعاة أفضل الممارسات في تنفيذ الوثائق الحالية للأونسيترال. وأعرب عن تأييد وفد بلده لوضع مشاريع أدلة تشريعية بشأن إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية الناجمة عن التوفيق.

١٠٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يظل الإصلاح المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول مسألةً ذات أولوية في جدول أعمال اللجنة. وقد أَبرزت حلقاتُ الحوار التي عُقدت أثناء مؤتمر الأونسيترال بوضوح أهمية هذه المسألة فضلا عن طائفة واسعة من الجوانب التي تستدعي المناقشة والتنسيق. وسيتطلب تحديدُ معايير محددة للإصلاح التوصلَ إلى اتفاق بشأن عدة جوانب تتعلق بشكل وإجراءات عمل هيئة التحكيم أو الهيئة القضائية ذات الصلة، وتحديد نطاق ولايتها القضائية، والبت في وجود هيئة استئناف وشكلها، واختيار القواعد والوثائق الأخرى المعمول بها، واختيار المحكمين وتعيينهم. وسيفضي العمل على هذه المسائل إلى وضع وثيقة ذات قيمة عملية كبيرة.

١٠٣ - وقال إن وفد بلده يثني على عمل المراسلين الوطنيين وأمانة الأونسيترال في تعهد قاعدة البيانات المتخصصة السحابية على الإنترنت، وهي أداة ملائمة وفعالة لتبادل أفضل الممارسات وتقاسم المعارف.

١٠٤ - وأردف قائلا إن بيلاروس تشدد على الدور المهم الذي تضطلع به الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي يَسَّرَه عملُها في مجال تسوية المنازعات الوطنية والإقليمية، وإنفاذ الالتزامات القانونية الدولية التي تقع على عاتق الأطراف الدولية، ووضع صكوك لتنظيم التجارة الدولية وتجميع الخبرات وأفضل الممارسات.

١٠٥ - واختتم قائلا إن نجاح الأونسيترال ومعاييرها القانونية يعزى إلى حد بعيد إلى طبيعتها غير المسيسة وإلى مستوى خبرتها الرفيع، وهو أمر ينبغي أن يكون مثالا يحتذى في المحافل المتعددة الأطراف الأخرى.

١٠٦ - **السيد زابالا** (إيطاليا): قال إن إيطاليا تعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة وأفرقتها العاملة. وإنها تعتَبِر الأونسيترال منتدى لتحديد الأدوات المتفق عليها بشكل متبادل من أجل تحسين القواعد والأنظمة المتعلقة بالقانون التجاري الدولي ومساعدة الدول الأعضاء على تكييف قوانينها مع الاحتياجات المتغيرة مع الوقت، بما في ذلك ما يتصل بالتكنولوجيات الجديدة. وتشدد على الخبرة التي يتسم بها طابع وجودة المناقشات في الأفرقة العاملة والطريقة الفعالة التي عقدت بها الاجتماعات في فيينا ونيويورك على حد سواء.

١٠٧ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بنتائج الدورة الخمسين للأونسيترال. وأظهرت اللجنة أنه على الرغم من الاختلافات المستمرة في النظم القانونية وفي جداول الأعمال المحلية، يمكن للدول الأعضاء أن تعمل معا للتوصل إلى حلول مشتركة وإظهار القيمة التي تعلقها جميعا على دور سيادة القانون في دعم التجارة الدولية والتنمية المستدامة.

١٠٨ - وتابع قائلا إن إيطاليا على ثقة بأن الأونسيترال ستواصل، كما كان الحال في الماضي، تحقيق نتائج إيجابية في معالجة المواضيع الشائكة، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حلول مشتركة وتعزيز مشاركة جميع الدول الأعضاء من جميع مناطق العالم.

١٠٩ - **السيد سميث** (المملكة المتحدة): قال إن الأونسيترال قطعت على مدى السنوات الخمسين الماضية خطوات كبيرة في دفع عجلة التحديث التدريجي لقواعد القانون التجاري الدولي ومواءمتها.

١١٠ - وأضاف قائلا إن المملكة المتحدة تواصل دعمها للفريق العامل الأول وتثني على توصل فريق الخبراء إلى نص للفريق العامل كي تنظر اللجنة في اعتماده في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، أحرز الفريق العامل الثاني تقدما جيدا في إيجاد حلول توفيقية بين الدول التي ترغب في عقد اتفاقية وتلك التي تساورها الشكوك. وأعرب عن أمله في أن تتمكن الدورة المقترحة في شباط/فبراير ٢٠١٨ في نيويورك من حل المسائل المعلقة. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الإصلاح المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بمجرد الانتهاء من إنجاز أعمال تحديد النطاق.

١١١ - وفيما يتعلق بالفريق العامل الرابع، قال إن المملكة المتحدة تواصل دعم إدراج مسألة التحقق من الهوية الإلكترونية فيما يتعلق بالمعاملات الرقمية على شبكة الإنترنت والتشدد في توثيقها دعما للتجارة الدولية. ولا تزال الهوية الإلكترونية تشكل شاغلا كبيرا على الصعيد الدولي، إذ يتمثل أحد العناصر الأساسية في إيجاد أطر للتشغيل البيني والثقة. وفي الاتحاد الأوروبي، يقضي عدد من الأحكام بأن يعتمد القطاعُ المالي تدابير محكمة للتوثيق والتحقق من الهوية، ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى وضع تشريع لإنشاء نقطة واحدة للوصول إلى الخدمات التجارية ستكون متاحة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وكلها تعتمد على الهوية الإلكترونية لتقديم هذه الخدمات في البوابة الرقمية الوحيدة المقترحة.

١١٢ - وتابع قائلا إن المملكة المتحدة، بعد أن قدمت إلى الفريق العامل اقتراحا بشأن المعايير القائمة على النتائج وقابلية التشغيل البيني للهوية الرقمية، وتعاونت مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بشأن اقتراح منفصل يصف المسائل القانونية المتعلقة بإدارة الهوية الإلكترونية وخدمات وتوفير الثقة، تتطلع إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بالهوية الإلكترونية وخدمات توفير الثقة، الذي سيعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى الدورة السادسة والخمسين للفريق العامل الرابع، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وإلى مواصلة النظر في الهوية الإلكترونية وخدمات توفير الثقة استنادا إلى نتائج اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر.

١١٣ - وأردف قائلا إن الفريق العامل الخامس أحرز تقدما جيدا في وضع أحكام تشريعية بشأن إعسار مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات وأحكام القانون النموذجي من أجل الاعتراف بالأحكام

المتعلقة بالإعسار وإنفاذها. ومن المؤمل أن يتم الاتفاق على كلا النصين في الاجتماعين المقبلين في فيينا ونيويورك.

١١٤ - ومضى يقول إن الفريق العامل الخامس ناقش أيضا في دورته الحادية والخمسين موضوع إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠١٤، أضافت اللجنة هذا الموضوع إلى الولاية، واقتُرح في المناقشات الأولية في نيويورك أن يوفر دليلُ الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار إطارا مناسبا لتنظيم العمل بشأن الموضوع؛ وتتطلع المملكة المتحدة إلى أن يشهد هذا العمل تقدما في الدورات المقبلة.

١١٥ - وقال إن المملكة المتحدة تعرب عن ارتياحها لاستكمال الدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة واعتماده في الدورة الخمسين للأونسيترال.

١١٦ - **السيد غوروستيغي أوبانوز** (شيلي): قال إن بلده لطالما أيد عمل اللجنة على أساس أنها أسهمت في تحسين الاتساق والإبداع في توحيد القانون التجاري الدولي ومواءمته، استنادا إلى المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون وتعزيزها، ومع مراعاة مختلف أحوال الدول وتقاليدها ونُهجها. وقدمت شيلي بانتظام أفكارا ترمي إلى ضمان اتساق عمل الأونسيترال مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإلى وضع تشريعات خلاقة بشأن القانون التجاري الدولي وتعميم فوائده ونشرها على الصعيد الوطني.

١١٧ - وأضاف قائلا إن شيلي تؤيد عمل اللجنة الذي يهدف إلى إعداد معايير بشأن الشفافية واعتماد معايير موضوعية مصممة لمكافحة الفساد الذي يمثل تحديا للنهوض بالتجارة.

١١٨ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للمقترحات المقدمة من أجل إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وفيما يتعلق بولاية تحديد المجالات الممكنة لاستعراض النظام الحالي، قال إن وفد بلده يحبذ إجراء حوار شامل يأخذ في الاعتبار حساسيات جميع الدول بشأن هذه المسألة. ويعيد الوفد أيضا تأكيد أهمية العمل في إطار منظمة متعددة الأطراف مسؤولة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إمكانية الإصلاح. وبناء على ذلك، يعرب عن تأييده للمحتوى المرن الذي تنطوي عليه ولاية اللجنة، مما سيتيح المضي قدما في العمل بحذر ومسؤولية.

١١٩ - وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد المقترحات الواردة في الوثائق المتعلقة بقانون نموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والملاحظات التوضيحية المتصلة به والدليل الإرشادي لستِّه؛ وسيعزز ذلك عمل الأونسيترال، على أساس تشريعات مرنة محددة الأهداف، من أجل التحديث الذي يساعد على زيادة اتساق الواقع الإقليمي والعالمي مع النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة.

١٢٠ - **السيد باوزير** (إندونيسيا): قال إنه يرحب بدور اللجنة في تعزيز المواءمة والتوحيد التدريجيين للقانون الخاص للتجارة الدولية بما يخدم مصلحة جميع الشعوب، ولا سيما مصالح البلدان النامية. وإن وفد بلده يشدد على أهمية إسهام سيادة القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢١ - وأعرب عن ترحيب إندونيسيا باعتماد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والملاحظات التوضيحية المتصلة به، واعتماد الدليل الإرشادي لسنه. وقال إن القانون النموذجي قدم توجيهات إلى إندونيسيا في تصميم تشريعاتها الوطنية بشأن المعاملات الإلكترونية.

١٢٢ - وأعرب عن تأييد إندونيسيا القوي لعمل الفريق العامل الأول من أجل إعداد دليل تشريعي يهدف إلى الحد من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقال إن الدليل التشريعي ينبغي أن يكون نصا مرنا من شأنه أن يمكن الدول من تبسيط أنشطة هذه المنشآت وتيسيرها، وأن يتيح لها في نفس الوقت فرصة التنافس والنمو. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لإندونيسيا، حيث تمثل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ٩٩ في المائة من جميع الأعمال التجارية ونحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأعرب عن تقدير وفد بلده أيضا للأعمال الأولية المنجزة بشأن موضوع إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

١٢٣ - ومضى يقول إن وفد بلده يحيط علما بوصول عمل الفريق العامل الثاني بالفعل إلى مرحلة متقدمة. ويعرب عن تقديره للخيارات التي اتخذها الفريق العامل فيما يتعلق بمشروع الأحكام المتعلقة بإنفاذ اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة عن إجراءات التوفيق، دون المساس بالشكل النهائي للصك.

١٢٤ - وفيما يتعلق بالفريق العامل الثالث، قال إن إندونيسيا ترحب بالنهج الحذر الذي تتبعه اللجنة إزاء موضوع تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي أن تستند المداولات دائما إلى ضرورة

إقامة توازن بين حماية المستثمرين في الدولة المضيفة وإتاحة المجال للدولة المضيفة لتأكيد مصالحها الوطنية والنهوض بها.

١٢٥ - واسترسل قائلا إن إندونيسيا تشدد على أهمية التعاون التقني وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، ولا سيما في المسائل القطرية فيما يتعلق بتكييف واستخدام النصوص التي تعتمدها اللجنة، وتشجع الأمانة على مواصلة تقديم هذه المساعدة على أوسع نطاق ممكن وتحسين سبل إيصالها، ولا سيما إلى البلدان النامية.

١٢٦ - واختتم قائلا إن إندونيسيا تعرب عن دعمها المستمر للأونسيترال في عملها وتتطلع إلى مزيد من المواءمة والتحديث في القانون التجاري، ولا سيما في منطقتها.

١٢٧ - **السيد الدوسري** (البحرين): قال إن بلده آزر دوما بشدة أعمال الأونسيترال. ولفت وفده الانتباه إلى موافقة اللجنة على اقتراح البحرين إنشاء مركز إقليمي للأونسيترال للشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيكون من شأنه تقديم المساعدة التقنية للدول بشأن اعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها وفهمها؛ والعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية بشأن مشاريع إصلاح القانون التجاري في المنطقة؛ وتنسيق الاتصالات بين دول المنطقة والأونسيترال وأمانتها؛ وبناء الشراكات والتحالفات الإقليمية والمشاركة فيها، بما في ذلك مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب عن ترحيب البحرين بالتقدم المحرز وعن تطلعها إلى إتمام تلك العملية.

١٢٨ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): أعربت عن تقدير وفدها الكبير لما يقوم به الأونسيترال من عمل فني وقالت إنه شارك بنشاط في اللجنة منذ عام ٢٠٠٨. وأكدت أن الأونسيترال اضطلعت بأعمال هامة بشأن التحكيم والتوفيق التقليديين؛ كما أن عملها المتعلق بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر اكتسب أهمية خاصة في سياق العولمة. ومن المتوقع أن تدرج هندوراس قريبا في نظامها القانوني المحلي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، والقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وصكوكا مماثلة.

١٢٩ - ومضت قائلة إن هندوراس، في جهودها الرامية إلى تحسين هياكل إنتاجها الأساسية، استهلت برنامجا وطنيا للتنمية الاقتصادية ترمي من خلاله إلى مضاعفة الاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص بحلول عام ٢٠٢٠ في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد. ولهذا الغرض، تتخذ هندوراس خطوات للانضمام إلى الصكوك السالف ذكرها بما يزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي ويُمكِّنها من ثم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٣٠ - **السيد سيمونوف** (الولايات المتحدة): قال إن حكومته ترحب باعتماد القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بعد مناقشات امتدت سنوات، وإنها تشجع الدول على النظر في تنفيذ القانون النموذجي إذا لم تكن قوانينها المحلية تكفل بالفعل إطارا مناسبا يُمكِّن من استخدام المكافئات الإلكترونية للوثائق أو الصكوك الورقية القابلة للتحويل في التجارة.

١٣١ - وأعرب عن سرور وفده لأن الأونسيترال اعتمدت دليل اشتراع القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، والذي من شأنه أن يساعد الدول في استخدام القانون النموذجي في إصلاح نظمها القانونية المحلية بطرق من شأنها تيسير الحصول على الائتمان، خصوصا من جانب الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

١٣٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بخطة اللجنة الرامية إلى إعداد اتفاقية يمكن أن تسهم في تعزيز استخدام التوفيق دوليا بنفس الطريقة التي أسهمت بها اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك) في تشجيع استخدام التحكيم. ومن شأن النهج المعتمد في الدورة الخمسين أن يكفل ألا تغطي الاتفاقية تنفيذ التسويات التوفيقية فقط، لكن أيضا الجانب الأكثر أهمية للاعتراف بتلك التسويات، ألا وهو استخدام التسويات ضد مطالبة ما.

١٣٣ - وتشعر حكومته بالتشجيع لما تلاحظه من استمرار الأونسيترال في مناقشة طرق متنوعة في تحسين أساليب عملها بما يجعلها أكثر كفاءة. وفي الدورة الخمسين، نوقشت عدة أفكار قيمة، مثل هيكلة جدول الأعمال بما يتيح للدول التداول بشأن برنامج عام للعمل قبل تركيز الدورة على موضوعات فردية والاعتماد أكثر على التقارير الخطية من أجل تحسين استخدام وقت الاجتماعات.

١٣٤ - وفي الختام، قال إن وفده أبلغ اللجنة في عام ٢٠١٦ بأن الولايات المتحدة اتخذت خطوات نحو أن تصبح طرفا في الاتفاقيات الثلاث التي جرى التفاوض عليها في الأونسيترال عن طريق إحالتها إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة للموافقة عليها. ولاحقا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أحيلت أيضا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها.

١٣٥ - **السيد هويمان** (إسرائيل): قال إن وفده يحيط علما مع التقدير بالمناقشات الجارية في الفريق العامل الأول بشأن إنشاء بيئة قانونية تمكينية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتطلع إلى المشاركة في مداولات الفريق العامل المقبلة. ويسري ذلك أيضا على أعمال الفريق العامل السادس المتعلقة بإعداد دليل للممارسة بشأن المعاملات المضمونة.

١٣٦ - وفيما يتعلق بالفريق العامل الثاني، أيدت إسرائيل قرار السماح باستمرار العمل بشأن اتفاقية دولية. فليس من شأن هذا الصك أن يعزز فقط استخدام التوفيق عند نشوء منازعات تتعلق بالمعاملات العابرة الحدود، ولكن أن يقدم للدول الأعضاء أيضا التوجيه اللازم للتعامل مع هذه الاتفاقات بصورة سليمة. وأعرب عن شكر وفده للمشاركين في الفريق العامل على استعدادهم للتوصل إلى حل وسط، وهو ما مكّن الفريق العامل من المضي قدما.

١٣٧ - وأكد أن إسرائيل تتطلع إلى المشاركة في الفريق العامل الثالث (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول). غير أن تأييدها لاستمرار العمل في ذلك المجال لا يعني بالضرورة تأييدها لفكرة إنشاء محكمة دائمة أو آلية للاستئناف، ولا يعني أيضا أن إسرائيل ستنضم إلى اتفاقية بشأن تلك المسألة إذا جرى الانتهاء من وضع هذا الصك.

١٣٨ - ومضى يقول إن الفريق العامل الرابع شرع أيضا في مسار جديد في مجالي إدارة الهوية والحوسبة السحابية. ولهاتين المسألتين أهمية بالغة للاقتصاد الرقمي، وينبغي للأونسيترال مواصلة أداء دورها في هذين المجالين. وإذ يحيط وفده علما بأن الفريق العامل سيُعد ”قائمة مرجعية“ بعقود الخدمات السحابية، فإنه يرى أنه ينبغي النظر إلى ذلك كخطوة أولى وأنه ينبغي للفريق العامل في نهاية المطاف توسيع عمله في ذلك المجال.

١٣٩ - وأضاف أن إسرائيل حاليا في المراحل النهائية لاعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأعرب عن سرور وفده بالتقدم المحرز في الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع قيد المناقشة في الفريق العامل الخامس وذكر أن الوفد يتطلع إلى مواصلة الانخراط في عمله.

١٤٠ - وفي الختام، قال إن ثمة مجالا، من أجل البناء على النجاحات التي أحرزت في الماضي، لاستمرار الابتكار ولمزيد من الكفاءة في الأونسيترال. وحدثت بعض التغيرات الإيجابية في السنوات القليلة الأخيرة، وتشجع إسرائيل أعضاء آخرين في الأونسيترال والأمانة على الاستمرار في الانخراط في ذلك المسار، استنادا إلى الحوار البنّاء، بهدف تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في أعمال الأونسيترال، وبوجه خاص في الاجتماعات السنوية للجنة، التي تراها إسرائيل أساسية في عملية اتخاذ القرار في الأونسيترال.

١٤١ - **السيد تشاتشوو** (الكاميرون): أعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته مختلف الفرق العاملة للأونسيترال في الاضطلاع بمهامها. وأعرب عن سرور الكاميرون بوجه خاص بقيام الأونسيترال باعتماد القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وملاحظاتها عن تنظيم إجراءات التحكيم، وملاحظاتها التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر. ومن شأن استخدام النصوص التي تُعدها اللجنة تيسير توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي، ومن هنا تأتي أهمية أن تنظر الدول في التوقيع والتصديق على اتفاقيات الأونسيترال، واعتماد القوانين استنادا إلى القوانين النموذجية، وتعزيز استخدام النصوص الأخرى الناتجة عن تلك الأعمال.

١٤٢ - وأعرب عن ترحيب الكاميرون بتلك الإصلاحات: وتنوي الكاميرون، كعضو في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، تشجيع هذه الهيئة دون الإقليمية على استخدام تلك النصوص. وأعرب عن ثناء وفده على مبادرات اللجنة الرامية إلى تنسيق أعمال المنظمات الدولية والإقليمية النشطة في مجال القانون التجاري، وتقوية التعاون فيما بينها، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأبرز أهمية أعمال اللجنة في مجال التعاون والمساعدة التقنيين وإصلاح القانون الدولي.

١٤٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار الجمعية العامة منح غرفة التجارة الدولية مركز المراقب، وهو ما من شأنه تزويد عالم الأعمال بفرص إضافية للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

١٤٤ - وفيما يتعلق بالملاحظات التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، فبالرغم من إحراز تقدُّم في إعداد لوائح في ذلك المجال، تكرر الكاميرون الإعراب عن القلق بشأن عدم المساواة الرقمية بين دول الشمال ودول الجنوب. ومضى قائلا إن الإصلاح سيكون أقل أهمية إنْ لم يكن مصحوبا بتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى تلك البلدان التي تواجه صعوبات في اعتماد اللوائح الجديدة.

١٤٥ - وفي الختام، تؤكد الكاميرون مجددا اقتراحها استضافة مركز إقليمي للأونسيترال لأفريقيا بغرض نشر المعلومات عن أعمال اللجنة وشحذ الوعي وتعزيز الاهتمام بها، وتيسير اعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها وفهمها في أفريقيا.

١٤٦ - **السيد بن تاجة** (المغرب): أثنى على الأونسيترال لما اضطلعت به على مدى السنوات الخمسين الأخيرة من أعمال في تطوير وتعزيز القانون التجاري الدولي. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة والقانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وهما مجالان بالغا الأهمية لتطوير التجارة الدولية. ويثني وفده على الأعمال الجارية بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وبشأن إصلاح آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بغرض حماية المستثمرين في بلد ما من المصادرة أو الخسائر في بلد آخر.

١٤٧ - ومضى قائلا إن المسائل قيد المناقشة في الأونسيترال جرى تناولها أيضا في هيئات دولية أخرى. وعلى سبيل المثال، نظرت منظمة التجارة العالمية في مسألة الاستثمار منذ عام ١٩٩٩، واعتمدت قرارا بشأن التجارة الإلكترونية في عام ١٩٩٨. ولذا، فإن التعاون بين الأونسيترال ومنظمة التجارة العالمية بشأن هذه المواضيع مهم، خصوصا في ضوء الجهود الرامية إلى إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأردف قائلا إن أوجه التآزر بين الأونسيترال ومنظمة التجارة العالمية سيكون لها بالضرورة أثر مثرٍ. وإذا لم يبدأ التعاون التطلعي بلا تأخير، فقد ينشأ لاحقا تنازع في الاختصاص، وقد ترفض منظمة التجارة العالمية القرارات التي تعتمدها الأونسيترال، سواء عن المعاملات الإلكترونية أو عن مجالات أخرى للتجارة الدولية أو عن البيئة. ويجب تجنُّب تلك المشكلات المحتملة.

١٤٨ - **السيدة موراكي** (المراقبة عن غرفة التجارة الدولية): قالت إن بند جدول الأعمال المتعلق بأعمال الأونسيترال له أهمية خاصة بالنسبة لغرفة التجارة الدولية. ومنذ عام ١٩٤٦، حينما مُنحت غرفة التجارة الدولية المركز الاستشاري العام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شاركت الغرفة بنشاط في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات بغرض الإسهام في بناء القدرات بشأن التجارة والاستثمار والمسائل العالمية ذات الأهمية الحيوية، مع التركيز على دعم الدول النامية.

١٤٩ - وأردفت قائلة إن التفاعل الشامل للجميع والمتعدد الأطراف والمتعدد أصحاب المصلحة بالغ الأهمية من أجل التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد والصعوبة، بما في ذلك تغيُّر المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب، فإن الأونسيترال شريك حيوي للغرفة.

١٥٠ - وتاريخيا، أسهمت غرفة التجارة الدولية في عمل الأونسيترال من خلال الصكوك الدولية العديدة المتعلقة بالقانون التجاري التي أعدت مشاريعها، مثل القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية لعام ٢٠١٠، والأعراف والممارسات الموحَّدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وقواعد الممارسات الضامنة الدولية، والقواعد الموحَّدة لسندات ضمان العقود، التي أوصت الأونسيترال باستخدامها أو اعتمادها.

١٥١ - وأعربت عن سرور الغرفة لاعتماد اللجنة، في دورتها التاسعة والأربعين، قرارا يؤيد قواعد الغرفة الموحَّدة لشراء مستندات التصدير. ومن شأن هذا التأييد أن يُيسِّر تمويل المستحقات الناشئة عن المعاملات التجارية الدولية دون حق في الرجوع، عن طريق إتاحة مجموعة جديدة من القواعد المنطبقة على معاملات شراء مستندات التصدير. ولاحظت اللجنة أن القواعد الموحَّدة لشراء مستندات التصدير تُكمل عددا من الصكوك الدولية للقانون التجاري، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن إحالة المستحقات في التجارة الدولية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة.

١٥٢ - واختتمت كلامها مشيرة إلى أن الأونسيترال بلغت مَعلما بارزا في عام ٢٠١٧ باحتفالها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وأكدت التزام غرفة التجارة الدولية بتعزيز عملها التعاوني مع الأونسيترال وجميع أصحاب المصلحة بغرض جعل منبر أصحاب المصلحة المتعددين الذي وفرته الأونسيترال يحقق أقصى قدر من الجدوى في تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين المفتوحين من أجل التنمية الاقتصادية والرخاء في جميع أنحاء العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.